الأمم المتحدة S/2001/374

مجلس الأمن

Distr.: General
18 April 2001

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة الدكتور همام عبد الخالق عبد الغفور وزير الإعلام ووزير خارجية جمهورية العراق وكالة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت حيث تؤكد الرسالة أن تحديد الحدود الدولية في المثلث الحدودي المشترك بين دول ثلاث لا يمكن أن يتم بين دولتين بمعزل عن الدولة الثالثة وأن ما يثير الاستغراب أنه في الوقت الذي تتجاهل فيه إيران هذه الحقيقة فإنها تعترض بشدة على أي تحديد للجرف القاري في بحر قزوين يتم بين دول أخرى بمعزل عن إيران وذلك استنادا إلى الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية وكما توضحه الرسالة.

ويؤكد السيد وزير الخارجية وكالة رفض العراق القاطع لأي اتفاق يمس حقوقه المشروعة في الجرف القاري ويأمل من سيادتكم أن تقوموا مجددا بإشعار إيران والكويت بضرورة الالتزام بالمواثيق الدولية المعنية.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير.

(التوقيع) د. محمد الدوري
السفير
الممثل الدائم

190401 190401 01-33826 (A)
0133826

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالتي الموجهة إلى سيادتكم المؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الواردة في الوثيقة المرقمة S/2000/821 بشأن تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت.

فعلى الرغم مما أوضحناه في رسالتنا المشار إليها في أعلاه من حرص على التمسك بميثاق الأمم المتحدة واتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٨٢، وبما يحقق استقرار المنطقة وأمنها ورفاهية شعوبها، إلا أننا لاحظنا أن رغبتنا هذه لم تقابل بنفس النية الحسنة التي يتوخاها العراق بضرورة اشتراك كافة الدول المعنية بتحديد الجرف القاري، وهي العراق وإيران والكويت.

لقد اطلعنا على الرسالة الموجهة إليكم من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية المؤرخة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والواردة في الوثيقة الصادرة عن مجلس الأمن المرقمة S/2000/1243 التي تتضمن تجاهلا غريبا لأحكام القانون الدولي، وبشكل خاص اتفاقية قانون البحار.

إن ما ذكره الممثل الدائم لإيران بأن طلب العراق مشاركة كافة الدول المعنية بالجرف القاري ''يفتقر إلى الأساس القانوني'' وقوله ''إن إشارة العراق إلى المادة ٨٣ من الاتفاقية المذكورة يعد تبريرا لا صلة له بالموضوع: ولا تستند إلى أي أساس'' يعد بحد ذاته تجاهلا مقصودا وخرقا لهذه الاتفاقية الدولية المهمة التي أصبحت جزءا من العرف الدولي بمصادقة وانضمام أغلبية الدول إليها.

إن تحديد الحدود الدولية في المثلث الحدودي المشترك بين دول ثلاث لا يمكن أن يتم بين دولتين بمعزل عن الدولة الثالثة، لأن تحديد نقطة المثلث الحدودي يتأثر بأي اتفاق يتم بين دولتين بمعزل عن الدولة الثالثة، وهذه قاعدة مستقرة في التعامل الدولي وردت الإشارة إليها في قرارات المحاكم الدولية.

إن ما يثير الاستغراب أنه في الوقت الذي تتجاهل فيه إيران هذه الحقيقة فإنها تعترض بشدة على أي تحديد للجرف القاري في بحر قزوين يتم بين الدول الأخرى بمعزل عن إيران. وبهذا الصدد نود أن نقتبس الخبر الذي بثته وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ونقلته وكالة الصحافة الفرنسية الذي ينص على ما يأتي:

”أفادت وكالة الأنباء الإيرانية اليوم الأحد أن الموفد الروسي لشؤون بحر قزوين فكتور كاليوجيني أجرى محادثات في طهران مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية الإيرانية ركزت على الوضع القانوني لبحر قزوين الذي تتوزع شواطئه على دول عدة. وأضافت الوكالة أن كاليوجيني بحث مع نائب وزير الخارجية الإيراني على أهاني موقف البلدين من الوضع القانوني لبحر قزوين. وكان الموفد الروسي قد وصل إلى طهران في ختام جولة شملت الدول المطلة على بحر قزوين وهي إضافة إلى روسيا أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان ...، وكانت إيران شددت رفضها لأي اتفاقات حول بحر قزوين ودعت وزارة الخارجية الإيرانية إلى الاتفاق على وضع قانوني جديد لبحر قزوين يكمل الوضع القائم حاليا، وشددت وزارة الخارجية الإيرانية على أنها لا تعترف إلا بالاتفاقات الموقعة بين إيران والاتحاد السوفياتي وهي ترفض أي تعديل لها عبر الاتصالات الثنائية وتصر على التوصل إلى اتفاق مشترك“.

إن ما ينطبق على الحجج والأسانيد القانونية التي ذكرناها ينطبق على ما ورد في الرسالة الموجهة إلى سيادتكم من قبل القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت والمؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ والواردة في الوثيقة S/2001/330.

وفي ضوء ما تقدم فإننا نؤكد مرة أخرى رفض العراق القاطع لأي اتفاق يمس حقوقه المشروعة في الجرف القاري، وأن استقرار المنطقة وأمنها لن يتحقق إلا في إطار الالتزام بالقانون الدولي واحترام أحكامه وتعاون دول المنطقة لتحقيق هذا الهدف.

نأمل، يا صاحب السيادة، أن تقوموا مجددا بإشعار إيران والكويت بضرورة الالتزام بالمواثيق الدولية المعنية، واعتبار هذه الرسالة وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن وتوزيعها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا.

(التوقيع) د همام عبد الخالق عبد الغفور
وزير الإعلام
وزير الخارجية وكالة